تقريره السنوي لعام 2022 يقدم نظرة شاملة على الإستراتيجية الجديدة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

الصقر: «الوطني» البنك الأول والوحيد في الكويت الذي حصل على تدقيق خارجي لتقرير الاستدامة

أعلن بنك الكويت الوطني عن إصدار تقرير الاستدامة لعام 2022، والذي يمثل هذا العام علامة بارزة في رحلة البنك نحو الاستدامة بفضل المنهجية الجديدة التي ارتكز عليها إعداد التقرير، حيث يوفر نظرة ثاقبة ويعرض مجموعة من المبادرات الرئيسية التي تبرز التزام البنك بخلق مستقبل أكثر استدامة للجميع.

ويعد تقرير 2022 السابع للاستدامة قفزة نوعية عن تقارير البنك السابقة، إذ يقدم نظرة شاملة على إطار عمل استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية الرائد للمجموعة إضافة إلى نهج البنك الاستراتيجي للاستدامة والذي يهدف إلى التأثير بشكل إيجابي على المجتمعات التي يخدمها، مع دفع النمو المستدام وبما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

ويمنح تقرير هذا العام نظرة شاملة على القضايا والمخاطر وبيانات الأداء الجوهرية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة بالبنك، بالإضافة إلى تغطية السياسات والاستراتيجيات والالتزامات المتعلقة بالـ ESGعلى مستوى المجموعة حتى نهاية 2022.

وشكلت الركائز الأربعة التي يستند عليها إطار عمل الاستراتيجية الجديدة التي تم إقرارها مؤخراً لـ ESG لبنك الكويت الوطني، محور تقرير الاستدامة 2022، بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على عدد من معايير وأطر إعداد تقارير الاستدامة ومعايير الحوكمة البيئة والاجتماعية والمؤسسية الوطنية والعالمية بما في ذلك المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، ومجلس معايير المحاسبة المستدامة (SASB)، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGs)، وجهات أخرى علاوة على ذلك، قام البنك بالحصول على تدقيق خارجي لبيانات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، ومواءمتها مع معايير GRI.

واستعرض التقرير الإنجاز اللافت الذي حققه البنك من خلال الحصول على تدقيق خارجي لبيانات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) حيث تضمنت عملية التقييم الصارمة دقة ومصداقية بيانات التأثير البيئي الخاصة بالبنك. بالإضافة إلى ذلك حصل البنك على تدقيق مستقل لمواءمة تقريره مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). وهو ما يجعل البنك الأول والوحيد في الكويت الذي يحصل على تدقيق لتقرير الاستدامة خارجيًا، مما يعزز مصداقيته وامتثاله للمعايير والأطر الدولية.

كما سلط التقرير الضوء على أبرز الانجازات الرئيسية لجهود البنك في مجال الـ ESG ومنها الحصول على تصنيف قوي بدرجة "C" لفئتي مكافحة التغيرات المناخية وحماية الغابات من مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP)، بالإضافة إلى التطور على صعيد الخدمات المصرفية المسؤولة ومنها تدشين إطار عمل التمويل المستدام وكذلك وضع هدف لخفض إجمالي الانبعاثات التشغيلية بنسبة 25% بحلول العام 2025، مقارنة بمستويات سنة الأساس 2021.

كما بين التقرير جهود البنك في تعزيز التنوع والمساواة والشمول وتنمية وتطوير المواهب إلى جانب الاستثمار المجتمعي الذي بلغ 23 مليون دينار كويتي.

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر: " تقرير الاستدامة لعام 2022، هو شهادة على التزامنا المستمر تجاه الممارسات المستدامة، فمن خلال هذا التقرير الذي يأتي هذا العام بمنهجية ومنظور مختلف كلياً، نسلط الضوء على استراتيجيتنا الجديدة للاستدامة والتزامنا بقيادة التغيير الإيجابي، ليس فقط في للبنك ولكن للمجتمع ككل وهو ما يؤكده الإعلان عن تعهدنا بتحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2060 وكذلك انضمامنا إلى قائمة الميثاق العالمي للأمم المتحدة".

وقال الصقر: "إن التقرير يركز على التقدم الذي يواصل البنك إحرازه في أولوياته بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدعم مستقبل مستدام وشامل".

وأشار الصقر إلى أن البنك يدعم الحاجة إلى إفصاحات واضحة وشفافة حول البيئة والمجتمع والحوكمة بناءً على أطر عمل تسمح بإمكانية المقارنة عبر مختلف القطاعات والالتزام بالمعايير المعترف بها عالميًا وإجراء عمليات التدقيق الخارجية لمساندة تبني أوسع لنطاق معايير الخدمات المصرفية المستدامة في الكويت والمنطقة".

وأضاف الصقر "نؤمن بأن الاستدامة ضرورية لنجاحنا على المدى الطويل، ونحن ملتزمون بإحداث تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع وهو ما سينعكس في النهاية على مساهمينا وعملائنا."

الركائز الأربعة لاستراتيجية بنك الكويت الوطني في مجال الESG:

1. الحوكمة من أجل المرونة
2. الخدمات المصرفية المسؤولة
3. الاستفادة من قدراتنا
4. الاستثمار في مجتمعاتنا

الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الوطني عصام الصقر

أهم الركائز الأساسية في إستراتيجية الاستدامة للبنك الوطني

- **إعداد التقرير وفقاً للمعايير المعترف بها عالميًا بما في ذلك المبادرة العالمية لإعداد التقارير "GRI"**
- **تقرير عام 2022 يشكل علامة بارزة في المبادرات المصرفية المستدامة**
- **إجراء عمليات التدقيق الخارجي لبيانات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري**

ضمن التقرير الأسبوعي الذي يصدره بنك الكويت الوطني عن أسواق النقد

تراجع معدلات التضخم وانخفاض إعانات البطالة في الولايات المتحدة

في التقرير الأسبوعي الذي يصدره بنك الكويت الوطني، عن أسواق النقد، يبرز عدد من القضايا والموضوعات المهمة، في صدارتها : ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي على أساس سنوي، مسجلاً أبطأ وتيرة ارتفاع منذ مارس2021، وتراجع معدلات التضخم في الولايات المتحدة، وانخفاض إعانات البطالة الأمريكية الأسبوع الماضي، وانكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.1 % في مايو بعد تضرر أنشطة الأعمال نتيجة لتزايد عطلات البنوك.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير..

أدى تباطؤ معدلات التضخم في الولايات المتحدة إلى تسريع وتيرة انخفاض الدولار الأمريكي، مما ساهم في تعزيز أداء الأصول عالية المخاطر في كافة أنحاء العالم. إذ انخفض الدولار الأمريكي بنسبة 3.9 % منذ بداية العام حتى تاريخه وتراجع بنسبة 13 % مقارنة بمستويات الذروة المسجلة في العام 2022. وقد أدى هذا الانخفاض إلى تحسن أداء الين الياباني الذي ارتفع بنسبة 2.4 % الأسبوع الماضي، حيث تحول من كونه أحد أسوأ العملات أداءً في العام 2023 إلى واحد من أفضلها على مستوى العالم خلال الاسبوع الماضي. ويمثل ضعف الين تحدياً للاقتصاد الياباني الذي يعتمد على الاستيراد، مما أدى إلى توقعات بدخول اليابان مرة أخرى في الأسواق لدعم عملتها. فيما قفز اليورو والجنيه الإسترليني إلى مستويات لم نشهدها منذ الربع الأول من العام 2022، لينهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1.1231 و1.3092 على التوالي.

ومع تداول الدولار بالقرب من أدنى مستوياته في 15 شهراً، ارتفع مؤشر مورجان ستانلي العالمي الذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية إلى أعلى مستوياته حتى الآن هذا العام، في حين تراجعت عائدات سندات الخزانة في الآونة الأخيرة، إذ انخفض عائد السندات لأجل عامين إلى 4.75 % وعائد السندات لأجل 10 سنوات إلى 3.82 %. أما على صعيد السلع، ارتفعت أسعار النفط على خلفية تزايد الطلب الأمريكي، في حين أنهت أسعار الذهب تداولات الأسبوع مرتفعة بنسبة 1.6 % نظرا لانخفاض الدولار والذي أدى بدوره إلى زيادة جاذبية المعدن الأصفر لمتداولي العملات الأخرى.

الولايات المتحدة الأمريكية

معدل التضخم السنوي يصل إلى 3 %

ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة بنسبة 0.2 % فقط على أساس شهري في يونيو مقابل التوقعات بارتفاعه بنسبة 0.3 %. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 3 % على أساس سنوي، مسجلاً أبطأ وتيرة ارتفاع يشهدها منذ مارس 2021 عندما كانت زيادات الأسعار تسجل أعلى مستوياتها في أكثر من 40 عاماً. وباستبعاد العناصر المتقلبة، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 4.8 % على أساس سنوي وبنسبة 0.2 % على أساس شهري مقابل التقديرات البالغة 5 % و0.3 % على التوالي. ويتوقع مسؤولو مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن يستمر تراجع معدلات التضخم، خاصة في ظل انخفاض تكاليف المأوى، والتي تمثل ثلث الثقل الوزني لمؤشر أسعار المستهلكين.

وقد تساهم تلك البيانات في افساح المجال أمام مجلس الاحتياطي الفيدرالي لالتقاط أنفاسه في مسيرة خفض التضخم الذي وصل إلى نحو 9 % في العام 2022 إلى مستوياته المستهدفة. إلا أن المتداولين يسعرون بنسبة تصل إلى 91 % إمكانية رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في الاجتماع المقرر عقده في 26-25 يوليو، إلا انهم يتوقعون توقف البنك المركزي عن رفعها خلال الفترة المتبقية من العام الحالي.

أسعار المنتجين تشهد ارتفاعاً طفيفاً

في إشارة أخرى إلى انخفاض التضخم في الولايات المتحدة، ارتفعت أسعار المنتجين هامشياً في يونيو مقارنة بالعام السابق. إذ ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0.1 % على أساس سنوي، مسجلا أدنى معدلات النمو منذ العام 2020 بعد ارتفاعه بنسبة 0.9 % في مايو. أما على أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0.1 % بعد انخفاضه الشهر السابق. وباستثناء أسعار المواد الغذائية والطاقة والخدمات التجارية، ارتفع المؤشر بنسبة 2.6 % على أساس سنوي فيما يعد أقل معدل نمو يشهده منذ فبراير 2021. وقد أدى التحول الواسع لطلب المستهلكين نحو الخدمات والابتعاد عن السلع إلى تقليص الضغوط التضخمية على مستوى المنتجين، فضلا عن عودة سلاسل التوريد إلى مستوياتها الطبيعية واستقرار أسعار السلع إلى حد كبير.

استمرار مرونة سوق العمل

انخفضت طلبات الحصول على إعانات البطالة في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، إذ تراجعت المطالبات الأولية بمقدار 12 ألف طلب لتصل إلى 237 ألف طلب في الأسبوع المنتهي في 8 يوليو. وارتفعت المطالبات المستمرة، والتي تمثل أولئك الذين حصلوا على إعانات لمدة تزيد عن أسبوع، إلى 1.73 مليون حتى 1 يوليو، لتسجل بذلك أول زيادة في أربعة أسابيع. وعلى مدار الأشهر القليلة الماضية، استقرت مستويات طلبات الحصول على إعانات البطالة إلى حد كبير. حيث يستمر أصحاب العمل في إضافة وظائف جديدة بوتيرة جيدة كل شهر، مما يرسم صورة مشجعة لسوق العمل ومرونته في مواجهة حملة رفع أسعار الفائدة القوية التي يطبقها مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

كندا

بنك كندا يرفع سعر الفائدة ويحتفظ بسياساته المتشددة

رفع بنك كندا سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس يوم الأربعاء، ليصل بذلك سعر الفائدة لليلة واحدة إلى 5 % من 4.75 % بعد زيادة مفاجئة بمقدار 0.25 % في يونيو. ويمثل ارتفاع سعر الفائدة المتعاقب في يونيو ويوليو تغيراً حاداً لنبرة البنك في يناير عندما أعلن عن وقف سياسة التشديد النقدي مؤقتاً على خلفية الاعتقاد بأن سلسلة الزيادات القوية التي طبقها من شأنها إضعاف التضخم والتأثير على معدلات التوظيف على مدار العام. ويتوقع البنك المركزي تباطؤ وتيرة التضخم من المستوى الحالي البالغ 3.4 % ليصل إلى 2 % بمنتصف العام 2025، متأخراً ستة أشهر عما كان متوقعاً في السابق. وزادت أسواق المال من رهاناتها على رفع سعر الفائدة مرة أخرى في سبتمبر.

المملكة المتحدة

انكماش الاقتصاد البريطاني في مايو

انكمش الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.1 % في مايو بعد تضرر النشاط الاقتصادي نتيجة لاتخاذ البنوك لعدد من العطلات، بما في ذلك تتويج الملك تشارلز الثالث. وقال مكتب الإحصاء الوطني إن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بعد تسجيله لنمو بنسبة 0.2 % في أبريل، حيث تأثرت بعض القطاعات بقلة عدد أيام العمل عن المستويات المعتادة. وتراجع الاقتصاد البريطاني عن معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

وصدرت هذه البيانات في الوقت الذي يستعد فيه بنك إنجلترا لرفع سعر الفائدة للمرة الرابعة عشرة على التوالي وسط تزايد المخاوف المتعلقة بارتفاع معدلات التضخم. وقال وزير المالية البريطاني، جيريمي هانت، إن أفضل طريقة لدفع النمو مرة أخرى هي تخفيف الضغوط على الأسر عن طريق خفض التضخم. وقال " في حين أن عطلة البنوك الإضافية كان لها تأثير على النمو في مايو، إلا أن التضخم المرتفع يظل من الركائز الجوهرية التي تعيق النمو الاقتصادي". وسجل الاقتصاد أداء أفضل مما كان متوقعاً في الأشهر الأخيرة بدعم من تراجع أسعار الطاقة العالمية، وزيادة ثقة المستهلك، وقوة سوق العمل. وفي أواخر العام الماضي، توقع الاقتصاديون أن تكون المملكة المتحدة قد دخلت في حالة من الركود الآن. وبدلاً من ذلك، نما الاقتصاد بنسبة 0.1 % خلال الربع الأول من العام الحالي، بوتيرة متسقة مع أداء الربع الأخير من العام 2022.

باستطاعة مجلس الاحتياطي الفيدرالي التقاط أنفاسه في مسيرة خفض التضخم

- **انكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.1 % في مايو بعد تضرر أنشطة الأعمال نتيجة لتزايد عطلات البنوك**
- **الدولار الأمريكي انخفض بنسبة 3.9 % منذ بداية العام وتراجعه بمعدل 13 % مقارنة بمستويات الذروة المسجلة في 2022**
- **ارتفاع مؤشر مورجان ستانلي العالمي الذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية إلى أعلى مستوياته حتى الآن هذا العام**

KIB يعلن الرابح في سحب حملة «فتح حساب الدروازة إلكترونياً» عن شهري مايو ويونيو

مساعد المدير العام للإدارة المصرفية للأفراد نواف الخريّف

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) اسم العميلين الرابحين في سحب حملة "فتح حساب الدروازة إلكترونياً" خلال شهر مايو، حيث فاز العميل فرج موسى فرج بهبهاني، وخلال شهر يونيو، حيث فاز العميل عبدالله نايف عوض المطيري، ويأتي هذا السحب بعد تجديد البنك حملته المصمّمة لتوفير تجربة مصرفيّة رقميّة مميزة، ومكافأة عملائه ممّن فتحوا حساب الدروازة إلكترونياً عبر المنصات الرقمية، سواء عبر "KIB أونلاين" أو تطبيق "KIB موبايل".

وفي هذا الصدد، صرّح مساعد المدير العام في الإدارة المصرفية للأفراد في KIB، نواف الخريّف: "إن سحوبات وجوائز هذه الحملة المميّزة ما تزال تسهم في تشجيع العملاء على الادخار، وتوفّر لعملاء KIB فرصة التمتّع بأحدث الحلول المصرفية الرقميّة المبتكرة. كما إن حساب الدروازة، الأقوى من نوعه في الكويت، يواصل استقطاب المزيد من العملاء المهتمّين بالتوفير والادخار والربح، في الوقت ذاته، وذلك بفضل فريق عمل KIB المحترف وجهوده الدؤوبة، إضافة إلى الولاء والدعم الدائم من قبل العملاء".

أضاف الخريّف قائلاً: "إن خطوات التطوير المستمرة لهذه الحملة الفريدة من نوعها، تجدّد التأكيد على الدور المهم الذي يؤديه KIB في مجال ابتكار وتقديم تجربة مصرفية متكاملة بمزايا غير مسبوقة، ومواصلة التركيز على أولوية العميل وضرورة تلبية كافة احتياجاته، وما زلنا نشهد نجاحات متلاحقة لحملة فتح حساب الدروازة إلكترونياً، وذلك بفضل مجموعة متكاملة من العوامل التي تشمل كفاءة فريق العمل، الاستجابة السريعة في الوصول الرقمي إلى الخدمات، القيمة المضافة التي توفّرها المكافآت والجوائز، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المنتج المصرفية الأقوى في فئته، والذي يوفّر للعملاء أعلى نسبة عوائد شهرية متوقعة، إلى جانب السحوبات على جوائز نقدية مجزية، إلى جانب كونه متوافقاً تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومعتمداً من قبل الهيئة الشرعية في KIB".

تجدر الإشارة إلى أن KIB يسعى طوال الوقت إلى إثراء تجربة عملائه المصرفية، من خلال تطوير الحلول الرقمية المتقدّمة، لضمان توفير سهولة أكبر ومستوى أعلى من الأداء والكفاءة في إنجاز العمليات المصرفية، ومواكبة أسلوب حياة العملاء العصري، إلى جانب مكافأة كافة شرائح العملاء عبر العروض والحملات الترويجية المبتكرة، بما يحقق طموحاتهم ويلبي احتياجاتهم.